الأمم المتحدة

A/C.2/74/SR.1

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والسبعون

Distr.: General
22 October 2019
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الأولى

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد نيانغ . . . . . (السنغال)

المحتويات

بيان من وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

بيان من الرئيس

تنظيم الأعمال

البند ١٢١ من جدول الأعمال: تنشيط أعمال الجمعية العامة

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥.

بيان من وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

١ - **السيد ليبو جنمن** (وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال إن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي عقد تحت رعاية الجمعية العامة في الأسبوع الماضي، قد أتاح الفرصة للتفكير في الإنجازات والتحديات. وذكر أن الفقر يشهد تراجعا على الصعيد العالمي، وأن النتائج الصحية الإيجابية، بما في ذلك خفض معدلات وفيات الأمهات والأطفال، تضفي معنى للأمل في مستقبل صحي للجميع. ومع ذلك، فإن النمو الاقتصادي البطيء، وتزايد أوجه عدم المساواة، وتغير المناخ، عوامل تعكر آفاق التنمية المستدامة. وإذا ظل العالم على مساره الحالي، سيواجه حوالي ١,٨ بليون شخص مخاطر مزمنة في التوظيف. وبغية عدم ترك أحد خلف الركب، فإن التحول إلى نموذج نمو أكثر شمولا واستدامة أمر أساسي.

٢ - وتابع قائلا إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تتيح فرصا للعمل بطريقة مختلفة. ويجب على المجتمع الدولي إعادة توظيف النمو الاقتصادي، والحد من عدم المساواة، وعكس اتجاه التدهور البيئي، ووقف الاحترار العالمي. والإعلان السياسي الصادر مؤخرا عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى هو دعوة ملحة إلى العمل. ولا بد من التحلي بعزيمة لا تلين والقدرة على الصمود والإبداع للتغلب على التحديات التي تعوق تحقيق التنمية المستدامة.

٣ - وأضاف قائلا إن اللجنة الثانية هي في صدارة عمل الأمم المتحدة لرسم مسار جديد نحو التنمية المستدامة، وهو ما يجب تشكيله فيما يتعلق بأربعة اتجاهات رئيسية. أولا، النمو الاقتصادي: آفاق النمو الطويل الأجل ضعيفة، في خضم استمرار التوترات التجارية وعدم اليقين. وعدوى تباطؤ النمو التي تؤثر على جميع الاقتصادات الرئيسية تنتقل إلى بعض الاقتصادات النامية، وتؤدي الأزمات السياسية الجارية، ولا سيما في الشرق الأوسط، إلى تفاقم عدم اليقين وتقليص فرص النمو. وهامش التصرف السياساتي الذي يتيح للبلدان المناورة وتحفيز النمو أقل مما كان عليه خلال الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨. وفي ظل هذه الصورة المعقدة، يقدم تخضير النمو الاقتصادي أفضل أمل لحفز الاقتصادات واستحداث ملايين الوظائف الجديدة.

٤ - ثانيا، يشكل عدم المساواة، سواء فيما بين البلدان أو داخلها، تحديات هائلة أمام تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. وقد أظهرت التجارب أن عدم المساواة يعوق النمو، وأنه لا يزال مرتفعا بشكل مستحكم في العديد من البلدان المتقدمة والنامية. ويؤدي عدم المساواة، من خلال ترسيخه للشكوك الاقتصادية، إلى تراجع الثقة في المؤسسات، بما في ذلك في المؤسسات متعددة الأطراف. ومن أجل تعزيز التنمية المستدامة، يجب على المجتمع الدولي أن يشرع في إعادة بناء تلك الثقة من خلال مكافحة عدم المساواة بجميع أشكاله ومظاهره.

٥ - ثالثا، يتحول تغير المناخ، ذلك الاتجاه الرئيسي الشامل، بسرعة إلى أزمة. ويترتب على ازدياد تواتر وشدة الكوارث عواقب مأساوية؛ فعلى سبيل المثال، تخسر الدول الجزرية الصغيرة النامية نحو ١٠ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي كل عام بسبب الكوارث المتصلة بالمناخ. وتتزايد هشاشة النظم الإيكولوجية، ويتراجع التنوع البيولوجي بسرعة. وبدأ تغير المناخ يثير أيضا عدم الاستقرار والنزاع والهجرة، بالإضافة إلى تفاقم عدم المساواة. وباتت الأرواح وسبل العيش في خطر فعلي.

٦ - رابعا، يساعد الابتكار التكنولوجي السريع في إحداث تغيير غير مسبوق، ويعيد تشكيل الهياكل الاقتصادية ويجعل من الخيال حقيقة واقعة. غير أنه في حين أن التكنولوجيات الجديدة يمكن أن تفيد البشرية بشكل كبير، فهي تشكل أيضا تهديدات رئيسية، بما في ذلك إمكانية تدمير الملايين من فرص العمل وتوسيع الفجوة التكنولوجية. ويجب على المجتمع الدولي إعطاء الأولوية للتكنولوجيات التي تدعم التنمية المستدامة. فالتقنيات المتجددة، والطباعة ثلاثية الأبعاد، والذكاء الاصطناعي، والهندسة الوراثية، تبشر بأمل كبير جدا. ويتيح الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي التابع للأمين العام إطارا لتعزيز التعاون وتسخير الإمكانات الكاملة للفتوحات التكنولوجية لصالح التنمية المستدامة.

٧ - ورأى أن التحديات التي تواجه العالم والفرص التي تتيحها لم يسبق لها مثيل في الحجم والنطاق. ويجب على المجتمع الدولي العمل معا من أجل حماية كوكب الأرض وسكانه، وكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب. ونحن بحاجة إلى استراتيجيات تتولى الجهات الوطنية زمامها من أجل تحقيق أقصى قدر من الترابط بين أهداف التنمية المستدامة. وهناك حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى سياسات اجتماعية واقتصادية وبيئية متكاملة ومتسقة، ومتأصلة في العدالة

الاجتماعية والإدماج الاجتماعي. ويبين *تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي* طريقة للتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٨- وتابع قائلا إن هناك حاجة إلى تعزيز إطار التمويل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد شدد المشاركون في الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية، الذي عقد في الأسبوع السابق، على أن تمويل الأهداف لا يتطلب المال فحسب، بل التعاون والتنسيق على جميع المستويات. ولا تتوافر خطط تمويل ملموسة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة إلا لدى حوالي ربع البلدان فقط، ورغم أنه لم يتبق سوى عشر سنوات، لم يقم المجتمع الدولي بعد بتعبئة الموارد وفق النطاق والسرعة اللازمين. وهو لم يتمكن أيضا من توجيه الموارد إلى الأشخاص والأماكن الأكثر احتياجا. ويجب زيادة التمويل المحلي والدولي ومواءمته مع أولويات التنمية المستدامة من أجل سد الفجوة التمويلية.

٩ - ورأى أن عام ٢٠١٩ كان عاما مميزا في الرحلة المشتركة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ففي ٢٤ أيلول/سبتمبر، أُطلق عقد من العمل من خلال اعتماد الإعلان السياسي في المنتدى السياسي الرفيع المستوى؛ وجمع الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية بين جهات فاعلة جديدة، وأعطى زخما متجددا لتعبئة الاستثمارات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وأفضى استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى لإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) إلى اتخاذ تدابير جديدة لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٠ - واختتم قائلا إنه يمكن للجنة أن تستفيد من تلك الإنجازات من خلال اتخاذ الخطوات الأولى في العقد الجديد للعمل، وتحقيق أكبر قدر من الفائدة من الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقدها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ في سانتياغو، وغيرها من المناسبات الهامة المقرر تنظيمها في عام ٢٠٢٠. والتنمية المستدامة هي مسعى عالمي. وتتطلب العقبات التي تحول دون تحقيقها، بما في ذلك تزايد أوجه عدم المساواة وتفاوت النمو وتغير المناخ والتغير التكنولوجي السريع الخطى، بذل جهود جماعية وتعزيز الاستجابة المتعددة الأطراف.

بيان من الرئيس

١١ - **الرئيس**: قال إن قائمة البنود المحالة إلى اللجنة قد صدرت بوصفها الوثيقة A/C.2/74/1، وأبلغ اللجنة بأن أعضاء المكتب قد اتفقوا على تقسيم المسؤولية عن بنود جدول الأعمال، ويظهر ذلك من خلال البوابة الإلكترونية للوفود.

١٢ - ولفت الانتباه إلى توجيهات الجمعية العامة فيما يتعلق بأعمال اللجان الرئيسية الواردة في تقرير مكتب الجمعية العامة (A/74/250). وقال إن الاجتماعات ستبدأ في تمام الساعة ١٠:٠٠ والساعة ١٥:٠٠، وسترفع في تمام الساعة ١٣:٠٠ والساعة ١٨:٠٠. وفي حال تسجيل عدد قليل من المتكلمين أو عدم وجود متكلمين لجلسة بعينها، تُلغى الجلسة أو تُختصر كي تتسنى إعادة تخصيص موارد خدمات المؤتمرات. وجرى تذكير الوفود بأن الجمعية العامة كانت قررت أن تواصل ممارستها المتمثلة في إلغاء شرط حضور ما لا يقل عن ربع عدد أعضاء اللجنة لإعلان افتتاح الجلسة والسماح ببدء المناقشة.

١٣ - وأوضح أن قائمة المتكلمين مفتوحة سواء فيما يتعلق بالمناقشة العامة التي ستجريها اللجنة أو ببنود جدول الأعمال المحالة إليها. ويُطلب إلى أعضاء الوفود أن يدرجوا أسماءهم في القائمة في أقرب وقت ممكن باستخدام البوابة الإلكترونية للوفود. وستُنشر قائمة المتكلمين لليوم التالي على البوابة في يوم العمل السابق للمناقشة العامة أو المناقشة، استنادا إلى الأسماء التي سُجلت بحلول الساعة ١٦:٠٠ من ذلك اليوم. وفي حال تغيُّب أحد الوفود عن الغرفة عندما يحين دوره في التكلم، يُنقّل دوره تلقائياً إلى نهاية القائمة.

١٤ - وذكر أن الجمعية العامة كانت قد قررت الإبقاء على الحدود الزمنية المعمول بها حاليا، وهي سبع دقائق لفرادى الدول الأعضاء، وعشر دقائق للوفود التي تتكلم بالنيابة عن مجموعة من الدول أثناء المناقشة العامة (خمس دقائق وسبع دقائق، على التوالي، خلال المناقشات المتعلقة بكل بند من بنود جدول الأعمال). وينبغي أن يقتصر عرض تقارير الأمانة العامة على عشر دقائق.

١٥ - وأشار إلى أنه وفقا للمقررات السابقة للجمعية العامة والممارسة المتبعة في اللجنة، تقتصر تعليلات التصويت على خمس دقائق، ويجوز للوفود ممارسة حق الرد مرتين لكل بند من بنود جدول الأعمال، على أن يستغرق الرد الأول خمس دقائق والرد الثاني ثلاث

دقائق، وتقتصر إثارة نقاط النظام على ثلاث دقائق. وقال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في الإبقاء على تلك الحدود الزمنية.

١٦ - *تقرر ذلك.*

تنظيم الأعمال (A/C.2/74/1، و A/C.2/74/L.1، و A/C.2/74/L.1/Add.1 و A/C.2/74/L.1/Add.1/ Rev.1)

١٧ - **الرئيس:** دعا اللجنة إلى النظر في مشروع برنامج العمل بصيغته الواردة في الوثيقة A/C.2/74/L.1. وفي معرض إشارته إلى المبادئ التوجيهية التي اعتمدتها الجمعية العامة في مقررها ٦٥/٥٣٠ بشأن تحسين أساليب عمل اللجنة، قال إن المكتب سيُبقي على مواعيد نهائية إلزامية متعددة لتقديم مشاريع القرارات، وسيتعين على اللجنة أن تتقيد بها تقيدا صارما. وسيُنظَر في طلبات التمديد المقدمة قبل انقضاء الموعد النهائي على أساس كل حالة على حدة، مع الأخذ في الاعتبار أن الأمانة العامة تحتاج إلى ما لا يقل عن ٤٨ ساعة لتجهيز الوثائق وإصدارها بجميع اللغات قبل موعد النظر فيها.

١٨ - ومضى يقول إنه، عملا بمقرر الجمعية العامة ٦٥/٥٣٠، ينبغي أن تكون مشاريع القرارات موجزة ومركَّزة وعملية. وينبغي تقليل عدد فقرات الديباجة إلى أدنى حد ممكن، كما ينبغي، متى أمكن، إدراج إشارات مرجعية إلى مصادر الصيغ المستخدمة. وأضاف قائلا إن عملية تعيين ميسري المشاورات غير الرسمية الجانبية أوشكت على الانتهاء، وسيُعقد اجتماع تنسيق للميسرين قريبا. وكما جرى في الدورة الثالثة والسبعين، ودعما للتخطيط والقدرة على التنبؤ، سيتبع المكتب نهجا منسقا في عقد المشاورات غير الرسمية الجانبية حول مشاريع القرارات. وقد جرى حث الوفود على بذل قصارى جهدها لاختتام المفاوضات في حينها لكي يتسنى البت في مشاريع القرارات في المواعيد المقررة.

١٩ - وتابع قائلا إن اللجنة، انسجاما مع ممارستها المتبعة في دورات سابقة، ستعقد اجتماعا مشتركا مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ تحت عنوان ”نهج النظام الإيكولوجي للتحول بالعالم إلى مسار مستدام“. واقترح المكتب المناسبتين الجانبيين التاليتين: ”المأزق المزدوج المتمثل بفقر الدخل وفقر الوقت: لماذا يكتسي أهمية للتنمية المستدامة وحلول السياسات“، المقرر تنظيمها في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، و ”النماذج الاقتصادية الناشئة والتحول الاقتصادي: الآثار بالنسبة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، المقرر تنظيمها في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر. وستقدَّم خدمات الترجمة الشفوية لهاتين المناسبتين الجانبيتين ”حسبما هو متاح“.

٢٠ - وذكر أنه قبل المناقشة العامة التي تبدأ في ٧ تشرين الأول/أكتوبر سيلقي كلمة رئيسية السيد باتريك كيز، وهو باحث علمي في معهد الاستدامة البيئية العالمية بجامعة ولاية كولورادو، وسيتناول الكلمة متحدثان يمثلان منظمة All Together in Dignity Fourth World. (جميعا بكرامة - العالم الرابع).

٢١ - وأشار إلى أن التاريخ المنشود لاختتام أعمال اللجنة هو ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، وذلك من أجل إتاحة الوقت الكافي لتجهيز تقارير اللجنة وإصدارها في حينها لكي تنظر فيها الجمعية العامة قبل الموعد المقرر لتعليق دورتها. وفيما يتعلق بالميزانية البرنامجية، لفت انتباه اللجنة إلى الفقرات من٧٠ إلى ٨٦ من تقرير مكتب الجمعية العامة (A/74/250)، وبصفة خاصة إلى الفقرة ٧٦، التي لفت فيها المكتب الانتباه إلى الفقرتين ١٢ و ١٣ من المقرر ٣٤/٤٠١. وفيما يتصل بالمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة والفقرة ١٣ (د) من المقرر ٣٤/٤٠١، كان المكتب قد لفت انتباه الجمعية العامة إلى أن الأمر يتطلب في معظم الأحيان أكثر من ثمان وأربعين ساعة لكي يستعرض الأمين العام الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مقترحات القرارات المعروضة على الجمعية العامة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تقدم جميع مشاريع القرارات التي تترتب عليها آثار مالية إلى اللجنة الخامسة في موعد أقصاه ١ كانون الأول/ديسمبر.

٢٢ - وقال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في الموافقة على تنظيم الأعمال بصيغته الواردة في الوثيقة A/C.2/74/L.1.

٢٣ - *تقرر ذلك.*

٢٤ - **الرئيس:** قال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في أن تحيط علما بالوثيقة A/C.2/74/L.1/Add.1/Rev.1 عن حالة الوثائق.

٢٥ - *تقرر ذلك.*

البند ١٢١ من جدول الأعمال: تنشيط أعمال الجمعية العامة

٢٦ - **الرئيس:** قال إنه يود أن يشير إلى الرسالة المؤرخة ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٩ الموجهة من رئيس اللجنة الثانية في الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة، والورقة غير الرسمية المرفقة التي أعدها مكتب اللجنة الثانية في الدورة الثالثة والسبعين، التي توجز الحوارات

غير الرسمية للجنة وما نتج عنها من توصيات بشأن إدخال تحسينات على عملها. وقال إن المكتب سلط الضوء على المجالات التالية التي يحتمل إجراء مزيد من المداولات فيها: أساليب عمل اللجنة؛ والتواؤم مع خطة عام ٢٠٣٠؛ والمشاركة في إعداد المقترحات؛ وتبسيط بنود جدول الأعمال والمقترحات؛ والتقارير. وقد أوصى مكتب الدورة الثالثة والسبعين أيضا الرئيس ومكتب الدورة الرابعة والسبعين بالبناء على التحسينات التي أدخلت على أساليب عمل اللجنة في الدورات الثلاث الماضية؛ وإنشاء فريق عامل غير رسمي يعنى بإدخال تحسينات على عمل اللجنة لتحديد نقاط الالتقاء والتوصية بخطوات عملية يتعين على المكتب اتخاذها في الدورة الرابعة والسبعين؛ وتوجيه رسالة إلى الأمين العام تبين توقعات اللجنة فيما يتعلق بنظرها في التقارير.

٢٧ - **السيدة فيزيرز** (مراقبة عن الاتحاد الأوروبي): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، فقالت إن المداولات التي تجري في اللجنة الثانية يمكن أن تكون ملهمة لاتخاذ إجراءات مركزة على طريق تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. وذكرت أن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يعقد تحت رعاية الجمعية العامة أوضح أن اللجنة الثانية يجب أن تدمج خطة عام ٢٠٣٠ في عملها من أجل إتاحة إجراء مناقشات مجدية قائمة على الحقائق وموجهة نحو المستقبل تشمل مختلف المناطق الإقليمية بشأن أفضل السبل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وستعزز هذه المناقشات عمل اللجنة، وتعددية الأطراف بصورة أعم. ورحبت بفكرة تشكيل فريق عامل غير رسمي للنظر في أساليب عمل اللجنة وتحديد الثغرات والتداخلات. ورأت أن مسألة التنشيط هي قيد المناقشة منذ عدة سنوات، وقد حان الوقت للانتقال من المناقشات إلى الفعل. وستيسر مواءمة برنامج عمل اللجنة مع خطة عام ٢٠٣٠ ومعالجة الازدواجية من جانب هيئات وعمليات الأمم المتحدة الأخرى المهمةَ الكبيرة المقبلة: التنفيذ الكامل لخطة عام ٢٠٣٠ وفق إطار زمني طموح. وسيبدي الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه الدعم الكامل والتعاون البناء للفريق العامل غير الرسمي المعني بإدخال تحسينات على عمل اللجنة.

رفعت الجلسة الساعة ١١:٠٠